

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧
١
ع



١٢٤

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الرقم : ١٢٤ - ٥١٥ / ١

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٦ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ، ، ، ،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن التعيين في الوظائف العامة مشفوعاً بمذكرته الايضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية
مقدمو الاقتراح

صالح يوسف الفضاله

أحمد عبدالعزيز السعدون

عبدالمحسن يوسف جمال

عبدالله يوسف الرومي

جمعان فالح العازمي

بإمان اللجنة لتتولى الترتيبات القانونية
ويدرج جدول أعمال اللجنة للقراءة

٩٦١٨١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

اقتراح بقانون
في شأن التعيين في الوظائف العامة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الاميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠م بقانون ديوان الموظفين والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم الصادر في ٤/٤/١٩٧٩م في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته ،
- وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

((مادة أولى))

فيما عدا الوظائف القيادية والوظائف التي تنظم شؤون التعيين فيها قوانين خاصة والوظائف العسكرية في الجيش والشرطة والحرس الوطني ، يكون التعيين في الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية وفقا لاحكام المواد التالية .

ويقصد بالجهات الحكومية في تطبيق احكام هذا القانون الوزارات والإدارات والوحدات الإدارية التي تكون ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

((مادة ثانية))

تبلغ كل جهة حكومية ديوان الموظفين بالوظائف الشاغرة لديها المرغوب شغلها التي يخضع التعيين فيها لأحكام هذا القانون ، مع بيان مسمى كل وظيفة ودرجتها المالية وشروط شغلها .

((مادة ثالثة))

يعلن ديوان الموظفين عن الوظائف الشاغرة التي أخطر بها في صحيفتين يوميتين . ويجب أن يتضمن الإعلان مسمى الوظيفة ووصفها موجزا لها ودرجتها المالية وشروط شغلها والجهة الحكومية التي توجد بها الوظيفة .

((مادة رابعة))

يتلقى ديوان الموظفين طلبات المتقدمين ويتولى فحصها ويبلغ الجهة صاحبة الشأن بالمتقدمين المستوفين لشروط شغل الوظيفة . ويكون التعيين من بين هؤلاء وفقا لقواعد المفاضلة التي يضعها مجلس الخدمة المدنية .

((مادة خامسة))

يصدر وزير العدل والشؤون الإدارية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

((مادة سادسة))

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح



مذكرة ايضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن التعيين في الوظائف العامة

من المبادئ الأساسية التي حرص الدستور على تقريرها المساواة بين المواطنين (المادة ٧) ، وكفالة تكافؤ الفرص لهم (المادة ٨) . كما نص بصورة عامة على أن الناس (متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين) (المادة ٢٩) .

وتطبيقاً لهذه المبادئ السامية ، وحتى تتحقق المساواة الفعلية بين جميع المواطنين في الحقوق ، ومن بينها الحق في تولي الوظائف العامة ، أعد هذا الاقتراح بقانون . وبينت المادة الأولى منه الجهات الحكومية التي تسري أحكامه عليها ، وعرفها بأنها الوزارات والإدارات والوحدات الإدارية التي تكون ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة أو ملحقة بها ، بمعنى أن أحكامه تسري أيضاً على جميع الهيئات العامة . غير أن القانون استثنى من أحكامه الوظائف القيادية لطبيعتها الخاصة ، كما استثنى الجهات التي تنظم شؤون التعيين فيها قوانين خاصة ، والوظائف العسكرية في الجيش والشرطة والحرس الوطني .

ثم وضع الاقتراح الاجراءات الأساسية للتعيين وذلك على الوجه التالي:-

١- تخطر كل جهة حكومية ديوان الموظفين بالوظائف الشاغرة بها والتي تريد شغلها ، مع بيان مسمى الوظيفة ودرجتها المالية وشروط شغلها (المادة ٢) . وعلى ذلك فإن الجهة الحكومية لا تلتزم بهذا الإخطار مع وجود وظائف شاغرة لديها إذا كانت لا ترغب في شغلها بصورة نهائية أو تفضل إرجاء شغلها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢- يعلن ديوان الموظفين عن الوظائف الشاغرة التي أخطر بها . وترك القانون لوزير العدل والشئون الإدارية وضع الاجراءات التفصيلية لهذا الإعلان (المادة ٣) .

٣- ومتى تلقى الديوان طلبات شغل الوظيفة ، فإنه يقوم بفحصها للتحقق من استيفائها شروط التعيين . ويبلغ الجهة الحكومية صاحبة الشأن بالمتقدمين المستوفين للشروط ، ويكون التعيين من بين هؤلاء دون غيرهم ، فإذا زاد عددهم على عدد الوظائف الشاغرة التي أعلن عنها ، التزمت السلطة المختصة بالتعيين بقواعد المفاضلة التي يضعها مجلس الخدمة المدنية .

وبذلك يحقق هذا الاقتراح بقانون أهدافا متعددة . فوفقا لآحكامه يكون التعيين في الوظائف التي تخضع له بناء على إعلان . وتقوم بهذا الإعلان جهة مركزية واحدة هي ديوان الموظفين . واحتفظ للجهة الإدارية بسلطتها في التعيين من بين المتقدمين المستوفين للشروط . ولكنها في ذلك لا تتمتع بسلطة مطلقة ، إذ نص الاقتراح على أنه إذا تجاوز عدد المتقدمين عدد الوظائف الشاغرة ، التزمت في الاختيار من بينهم بقواعد المفاضلة التي يضعها مجلس الخدمة المدنية .